دعا «مفوضية اللاجئين» إلى تكثيف جهودها لعودة قاطني المخيمات إلى أوطانهم

محافظ الحسكة: مراسيم العفو المتلاحقة تسهّل عودة اللاجئين إلى ديارهم

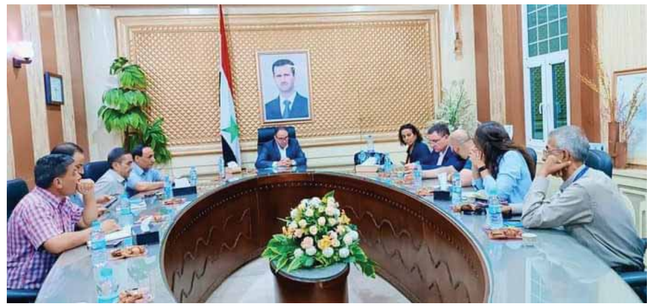

الحسكة- دحام السلطان

لفت محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح إلى أن مراسيم العفو المتلاحقة التي أصدرها الرئيس بشار الأسد من شأنها العمل على تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتؤكد أن الدولة ترحب بعودة جميع أبنائها إلى حضن الوطن، في ضوء التسهيلات التي قدمتها وتقدمها لعودة اللاجئين السوريين إلى موطنهم عبر تنسيق العمل بين المفوضية وفرع الهلال الأحمر العربي السوري، مشدداً على ضرورة تكثيف المنظمة الدولية جهودها والعمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية لعودة قاطني المخيمات إلى أوطانهم ليحظوا بالرعاية اللازمة وإعادة دمجهم من جديد في مجتمعاتهم.

وخلال لقائه مساعدة ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين نجاة بلقاسم والوفد المرافق لها، أكد صيّوح ضرورة التعامل مع أولويات الاحتياجات المطلوبة لأهالي المحافظة الذين يعانون ظروفاً استثنائية قاهرة في ظل ممارسات وسياسات التضييق والحصار التي يفرضها المحتلان الأميركي والتركي، داعياً إلى زيادة الدعم الإغاثي الذي تقدمه المنظمة الدولية للأهالي للتخفيف من معاناتهم الإنسانية في محافظة الحسكة.

وأشار المحافظ إلى أهمية استمرار الدعم الإغاثي الذي تقدمه المنظمة الدولية للقطاعات التي تقع ضمن مجال عملها الإغاثي في المحافظة، من خلال صيانة وتأهيل عدد من المؤسسات الخدمية في مدينتي الحسكة والقامشلي، والتي من شأنها المساهمة في تحسين الخدمات المقدمة وتخفيف الأعباء المالية عن الأهالي.

ونوه إلى ضرورة تقديم كل التسهيلات اللازمة لعمل المنظمة الدولية بالمحافظة، وتنسيق كل الخدمات التي تقدمها لكل أبناء المحافظة على حد سواء وحسب أولوية الاحتياجات من خلال التنسيق مع الإدارة بالمحافظة والمؤسسات الحكومية المعنية ذات الشأن، داعياً إلى ضرورة زيادة دعم المنظمة الدولية لعمل مجلس مدينتي الحسكة والقامشلي في قطاعات النظافة والإنارة بالطاقة الشمسية لإعادة شريان الحياة والحركة التجارية ليلاً في أسواق المدينتين.

وأعربت مساعدة ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن شكرها للإدارة الحكومية بالمحافظة، على توفير الدعم المستمر لعمل المنظمة وتقديمها كل التسهيلات لمشروعاتها، مشيرة إلى العمل على زيادة الدعم المقدم لأهالي الحسكة في قطاعات عمل المنظمة والتنسيق الكامل مع فرع الهلال لتسهيل عودة السوريين المهجرين إلى محافظة الحسكة على وجه الخصوص.

الفلاحون في القنيطرة يقبلون على الزراعات الصيفية رغم مشاكل المازوت

القنيطرة - خالد خالد

أكد عضو المكتب التنفيذي للقطاع الزراعي محمد صالح دياب وضع آلية محددة لتوزيع المازوت الزراعي للزراعات الصيفية، وذلك بالتنسيق بين المحافظة وفرع القنيطرة لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد الموافقة على مذكرة مكتب الفلاحين الفرعي، منوهاً إلى أن الآلية المحددة ستضمن حصول المزارعين على مستحقاتهم بكل يسر وسهولة.

وبيّن دياب أن الآلية تضمنت الإعلان عن طلبات المازوت في موقع المحافظة والزراعة والفلاحين والتموين، على أن يتم التوزيع حسب التوزع الجغرافي، وتقدم جداول اسمية من رئيس الجمعية تتضمن اسم الفلاح ورقم البطاقة الذكية والكمية المستحقة، كما يتم توزيع الكمية المخصصة من الأقل إلى الأكثر والتوزيع بالمنطقة حسب الأولوية «جمعيات المنطقة»، على أن تقطع البطاقات بحضور أعضاء اللجنة من صاحب البطاقة «الأب، الابن، الأخ، الزوجة».

وأوضح عضو المكتب أن وزارة الزراعة خصصت ٤٠ ليتر مازوت لكل دونم مزروع بالزراعات الصيفية الفعلية بعد تحديد المساحة بدقة من لجنة مشكلة لهذه الغاية وبعد الكشف الحسي.

ولفت إلى أن مساحة الخضار الصيفية والمزروعة فعلاً تبلغ ٣١٥٨ هكتاراً، في حين كانت بالموسم السابق ١١١٨ هكتاراً وأن الكميات المنتجة تغطي حاجة الأهالي والسوق المحلية ويتم توريد الفائض من الإنتاج إلى أسواق دمشق وريفها، علماً أن الموسم الحالي ناجح وجيد وكبير من حيث المساحة المنفذة والإنتاج كان وافراً وانعكس إيجاباً على المزارعين، إضافة إلى ذلك فإن المشروعات الصيفية استقطبت الكثير من الأيدي العاملة من أبناء المحافظة وساهمت في توفير فرص عمل وبأجرة جيدة.

وطالبت الجمعيات الفلاحية بالقنيطرة بتوسيع خطة الزراعات الصيفية، وتحديد المساحات الفعلية المزروعة من الوحدات الإرشادية ومن خلال الكشف الحسي، وخاصة بعد إدخال زراعات جديدة ومنها السمسم والتي تحقق إنتاجية جيدة وأرباحاً مجزية للفلاحين، منوهين إلى أنه على أرض الواقع لوحظ أن أغلبية الجمعيات الفلاحية كانت خطتها للزراعات الصيفية أكبر بكثير من الترخيص وبأضعاف مضاعفة والمحدد من وزارة الزراعة الذي مضت عليه عقود طويلة.

وأضافوا: الفلاح سيتكبد أعباء مالية كبيرة بتأمين مستلزمات الإنتاج من سماد ومحروقات من السوق السوداء وهذا الأمر سينعكس سلباً على المنتج والفلاح والمستهلك، مطالبين بعدم إلزام الجمعيات الفلاحية بالقنيطرة بالتراخيص الزراعية واستثنائها من ذلك نظراً لخصوصيتها ولأسباب عديدة منها طبيعة الأراضي في المحافظة، إضافة إلى التغيرات المناخية مؤخراً، وتدني جودة المحصول الشتوي وغرق القسم الأكبر من المحاصيل الزراعية بسبب تربة الأراضي في القنيطرة.

وتابعوا: كثير من الفلاحين استبدلوا المحاصيل الشتوية بأخرى صيفية وذلك من أجل تحسين الوضع المعيشي لهم وتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها وتحقيق مردود اقتصادي جيد للعائلة.

وكانت «الوطن» قد قامت بجولة مع لجنة الكشف الحسي على الزراعات الصيفية وتبين أن المساحات المزروعة أكبر بكثير من النسبة المحددة ضمن الجمعيات الفلاحية، فعلى سبيل المثال هناك أراض مساحتها ٤٠ دونماً ولكن لم يتم تسجيل سوى ٧ دونمات بسبب الالتزام بالخطة الصيفية، كما لوحظ أن أعداداً كبيرة من الفلاحين لم يستلموا المازوت الزراعي حتى تاريخه واعتمادهم على السوق السوداء وشراء الليتر بـ١٧ ألف ليرة من أجل ري المحاصيل الزراعية.

إلزام معقبي المعاملات بوضع أختامهم على المعاملات التي ينفذونها

٢٦٦ ألف مركبة مسجلة في «نقل» حمص.. و١٨ مليار ليرة رسوماً مستوفاة

حمص - يوسف بدور

بين مدير النقل بحمص علي إدريس أن عدد المركبات المسجلة في مديرية نقل حمص منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر تموز بلغ ٢٦٥٨٨٢، وبلغت قيمة الرسوم المستوفاة منذ بداية العام حتى نهاية شهر تموز ١٨,٠٦١ مليار ليرة، كما بلغ عدد المعاملات المنجزة ١٤٧٣١٠ معاملات وبلغ المنجزة عن بقية المحافظات ٥١١٩٦ معاملة، أما المعاملات المنجزة تسجيل حديث فقد بلغ عددها ١٨٦٢ معاملة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار إدريس إلى أنه بهدف تطوير عمل مديرية النقل وتبسيط الإجراءات وتذليل الصعوبات التي تعترض العمل تم العمل ببرنامج المركبات المركزي المعتمد من وزارة النقل والذي أمن الربط الشبكي بين جميع مديريات النقل، موضحاً أنه سمح البرنامج بإجراء المعاملات على المركبات في أي مديرية من مديريات النقل دون الحاجة لمراجعة المديرية المسجلة فيها المركبة وهو ما يوفر الجهد والوقت على مالكي المركبات.

ورأى أن البرنامج حقق توحيد إجراءات العمل وخطوات المعاملات واختصار عدد العاملين المكلفين بإجراء المعاملة إذ يمكن لموظف واحد أن يقوم بإجراء المعاملة كاملة، مضيفاً: كما تمت مناقشة واقع تبديل كبائن السيارات والشاحنات والمحركات لإيجاد حلول مناسبة أكثر في ظل الأوضاع الراهنة، وتمت دراسة رسوم تثبيت القطع المبدلة وضرورة توحيد هذه الرسوم من خلال لجنة مركزية.

إدريس أشار إلى أنه تم تنظيم عمل معقبي المعاملات المرخص لهم أصولاً بالتنسيق مع الجمعية الحرفية لمعقبي المعاملات وكتاب العرائض، وتم منحهم بطاقة دخول إلى مديرية النقل والتزامهم بوضع أختامهم على المعاملات وحمل بطاقات الدخول ووضعها بشكل بارز وواضح، إضافة لتحديد أجور المعاملات التي يقوم بها معقبو المعاملات من قبل وزارتي الصناعة النقل، مضيفاً: كما تم منع المعقبين غير المرخص لهم بالعمل من الدخول إلى مبنى المديرية.

وأكد إدريس أنه تم توحيد رؤية العاملين للعديد من القضايا وإجراءات العمل من خلال إصدار التعاميم الناظمة والتوجيهات الملزمة للتطبيق ليكون جميع العاملين وخصوصاً الذين على تماس مباشر مع المواطنين على مستوى عال من الخبرة، ولذلك تم إخضاع العاملين لجولات تدريبية في الأقسام وسبر معلوماتهم نظرياً وعملياً، مبيناً أن الإدارة تقوم بسبر آراء المواطنين أصحاب العلاقة والتواصل معهم يومياً قبل انتهاء معاملاتهم لمعرفة رأيهم بأداء العاملين وما المشكلات والصعوبات التي اعترضتهم خلال إجراء المعاملة وتوعيتهم لضرورة إنجاز معاملاتهم بأنفسهم دون الحاجة لأي وسيط.

وأشار إدريس أنه منذ العام ٢٠٢٠ تم بدء العمل بمنظومة الربط مع وزارة الداخلية للاستعلام عن وجود مخالفات مرورية على المركبات من ضمن إجراء المعاملة دون الحاجة لمراجعة فرع المرور للحصول على براءة ذمة، مضيفاً: كما تم في العام الماضي بدء العمل على برنامج دائرة نقل الركاب المشترك على الحاسب وهو ما أسهم في تنظيم عمل دائرة نقل الركاب والإسراع بتنفيذ المعاملات واختصار الورقيات.

وأكد مدير النقل أنه صدر الشهر الماضي تعميم من وزير النقل يمنع إجراء الفحص الفني الدوري بالإنابة لأي مركبة ما لم تكن المديرية مزودة بمسارب الفحص الفني وعدم إجراء الفحوص الفنية المتعلقة بالمعاملات الأخرى إلا لدى المديرية المنفذة المعاملة وفق البرنامج المركزي، حيث تم بدء العمل في كل من مديريتي النقل في اللاذقية وحماة على مسارب الفحص الفني على أن يتم تباعاً تفعيل مسارب الفحص الفني في مديريات النقل كافة.

وشدد على الاهتمام بتدريب العاملين في المديرية على كل المهام وإجراء تبديلات دورية بينهم في مواقع العمل لإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للعمل وتأهيل صف ثانٍ من العاملين وخاصة رؤساء الدوائر والشعب، مؤكداً السعي الدائم لتقديم الخدمة الأمثل للمواطن بأسرع وقت.

نقص اليد العاملة من «الذكور»

مبقرة «فديو» في اللاذقية تربح ١,٥ مليار ليرة خلال العام الحالي

اللاذقية - عبير محمود

أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الزراعة في محافظة اللاذقية بديع كراوي لـ«الوطن»، أن مبقرة «فديو» تواصل عملها بظل كل الظروف الصعبة وغلاء مستلزمات الإنتاج.

وأوضح كراوي أن الخطة الإنتاجية للعام الحالي، فيما يخص الإنتاج الحيواني تأثرت بسبب حالات العرج المزمنة والتي أصبحت السبب الأساسي لانخفاض الإنتاج وتنسيق الأبقار، إضافة لارتفاع درجات الحرارة غير المسبوق والذي أثر بشكل كبير في حيوية وتغذية القطيع وخاصة الولادات الحديثة التي تأتي مجهدة حرارياً.

وذكر أن الطاقة الفعلية المنفذة حتى نهاية شهر تموز الفائت، تتمثل بـ٥٥٤ قطيعاً كلياً، ٢٧١ قطيع أبقار، ٢٨٣ قطيعاً نامياً، في حين أن الطاقة الاستيعابية ٤٥٠ بقرة، ٦٥٠ قطيعاً نامياً.

وأضاف كراوي أن المخطط الإنتاجي في المبقرة بما يخص المواليد بلغ ١٧٥، والمنفذ ١٠٨ بنسبة ٦٢ بالمئة، ومخطط تنفيذ اللحم ٤١ طناً والمنفذ منها ٣١ طناً بنسبة تنفيذ ٧٤ بالمئة، أما مخطط تنفيذ الحليب فهو ١١٠٩ أطنان، والمنفذ ٨٠٦ أطنان بنسبة تنفيذ ٧٣ بالمئة.

وأشار إلى عدم إعفاء المبقرة والأراضي الزراعية التابعة لها من التقنين الكهربائي، في ظل قلة المحروقات بشكل عام وارتفاع سعر المازوت، وتذبذب وارتفاع أسعار المواد الأولية ما يسبب تغير التكاليف بشكل دائم، إضافة إلى نقص اليد العاملة «الذكور» والكوادر الفنية الخبيرة، علماً أن اليد العاملة ٨٤ عاملاً حالياً، إضافة إلى قدم أبنية المبقرة الرئيسية نتيجة قدمها، وارتفاع تكاليف الصيانات وقطع الغيار بشكل عام.

فيما يخص الخطة الاستثمارية، بيّن كراوي أنه تم تنفيذ مشروعين من الخطة الاستثمارية، «تزفيت داخل المبقرة – صيانة السور بجانب الباب الرئيسي المتضرر من الزلزال» وتبقى مشروعات عدة «تظليل الحظائر – والخزان الرئيسي سعة ١٠٠ متر مكعب» في مرحلة التعاقد لدى الإدارة العامة في المؤسسة العامة للمباقر.

وعن تصنيع المنتجات في المبقرة، ذكر كراوي أن إنتاج معامل الألبان يتم عبر تصنيع إنتاج المبقرة اليومي من الحليب إلى منتجات مختلفة «ألبان – لبنة – جبنة بيضاء– قشقوان – مشلل – قريشة»، مشيراً إلى أن كمية الحليب المصنعة إلى منتجات مختلفة «لبن – لبنة جبنة مبسترة قريشة» في معمل ألبان فديو بلغت كميتها ٢٢٦ من الحليب الخام.

ولفت إلى أن منتجات وحدة تصنيع الألبان في المبقرة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري وهي ٨٠٠٦٧ علبة لبن، ١٥٣٧٧ كيلو غراماً من اللبنة، مقابل ٥٥٤٤,٥ كيلو غرام جبنة، ٣٧٩٩ كيلو جبنة مشللة، ٦٤٦٠ علبة لبن «من فئة ٥ كيلو غرام» أما القريشة فتم إنتاج ٦١ كيلو غراماً منها.

ونوه كراوي بإنتاج معمل الأعلاف خلال المدة ذاتها حيث بلغ ٧٨٦ طناً من جاهز مركز وكبسول، مشدداً على الاهتمام بمجال الصحة الحيوانية، وتنفيذ كامل خطة التحصينات المعممة واتخاذ كل الإجراءات الصحية اللازمة للحفاظ على صحة وحيوية القطيع حيث طبقت إجراءات الأمن الحيوي وتمت زيادة نسب مضادات الفطور في العليقة، مؤكداً انخفاض نسبة نفوق الرضيعة وتحسن صحة العجول الرضيعة.

وعن الأمور المالية، أشار إلى أن تقرير التكاليف عن الربع الأول من العام أظهر ربحاً مالياً قدره ٩٤٤ مليون ليرة سورية لا غير، كما أظهر تقرير التكاليف عن الربع الثاني من العام ذاته ربحاً مالياً قدره ٥٦٣ مليون ليرة سورية لا غير، «وبحسبة بسيطة فإن أرباح المبقرة أكثر من ١,٥ مليار ليرة».